

الباثولوجيا الاجتماعية والتوسع العمراني

إن ظاهرة الانحراف كانت - و لا تزال - من بين الموضوعات التي لفتت انتباه الباحثين في ميادين أخرى غير ميدان علم الاجتماع مثل التاريخ والاقتصاد وعلم النفس والعلوم القانونية وعلم الأحياء، إلا أن علم الاجتماع أكثرها اهتماما بدراسة هذه الظاهرة.

وسنحاول في بداية هذه المداخلة أن نتعرف باختصار على مفهوم ظاهرة الانحراف واختلاف هذا المفهوم من مجتمع إلى آخر حسب الزمان والمكان، مع الإشارة إلى بعض الأبحاث المبكرة التي قام بها علماء الأحياء وعلماء النفس حول موضوع الانحراف. وبعدها سنتطرق إلى أهم المداخل السوسيولوجية التي حاولت أن تفسر ظاهرة الانحراف نذكر منها: المدخل الوظيفي، المدخل الماركسي، المدخل البيئي، ومدخل التفاعلية الرمزية. إضافة إلى الحديث عن انتشار ظاهرة الانحراف بين العامة والصفوة.

وسنهي هذه المداخلة بالتطرق إلى العلاقة بين علم الاجتماع، الأيديولوجيا والانحراف. مبينين أن هذه العلاقة لازالت تحكمها اعتبارات ذاتية غير موضوعية تدخل ضمن الأزمة العامة لمصادقية المعالجة السوسيولوجية لظاهرة الانحراف. لكن قبل ذلك سنمهد لهذا الموضوع بمدخل عام حول دراسة المشكلات الاجتماعية على اعتبار أن ظاهرة الانحراف تمثل شكلا من أشكال المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع ويعمل على حلها.

أ.د صالح فيلاي

ظاهرة الانحراف من منظور سوسيولوجي

أولاً: المشكلات الاجتماعية و البحث السوسيولوجي

مما لا شك فيه أن مصداقية الباحث في مجال علم الاجتماع تتوقف على مدى قدرته على إنتاج المعرفة السوسيولوجية الموضوعية. ولما كانت هذه المعرفة اجتماعية بالضرورة ولكونها تحليل للواقع الاجتماعي، فإن المواطن أصبح يتطلع إلى مثل هذه المعرفة التي تساعد على فهم الواقع الذي يعيش فيه. فالمشكلات الاجتماعية في تجلياتها اليومية هي أكثر الأشياء تأثيراً في علاقات الناس وممارساتهم، وفي مواجهتها يتشكل الكثير من أفعال الناس وردود أفعالهم. وكلما كان الباحث السوسيولوجي أكثر قدرة على تفسير آليات المشكلات الاجتماعية كلما زادت مصداقيته.

والواقع أن التساؤلات حول الدور الذي يلعبه الباحث السوسيولوجي عموماً، والبحث في مجال المشكلات الاجتماعية خصوصاً، وحول مصداقية الباحث في مجال علم الاجتماع تثير مجموعة من الإشكالات العلمية البحثية والفكرية والأيدى - سياسية حيث أنه لا يوجد اتفاق عام حول تفسير ظاهرة الانحراف. والواقع أن اختلاف الناس في نظرتهم للمشكلات الاجتماعية وتقديرهم لمدى خطورتها مسألة ترجع إلى عوامل تاريخية ومجتمعية واقتصادية وثقافية. فهناك بعض الظواهر التي كان ينظر إليها في الماضي على أنها مشكلات اجتماعية بينما لم تعد تعتبر اليوم كذلك.

لقد كانت المشكلات الاجتماعية - ولا زالت - من بين الموضوعات التي تلقى الاهتمام من جانب المتخصصين في ميادين أخرى غير ميدان علم الاجتماع. فمنذ العصور القديمة كان الفلاسفة يصوغون تأملاتهم حول أسباب المشكلات الاجتماعية وأساليب معالجتها. كما كان القادة الدينيون والمصلحون الثوريون يناضلون من أجل التخفيف من معانات الأفراد والجماعات. وهناك نظم معرفية تشترك مع علم الاجتماع بصورة أو بأخرى في تحليل السلوك الإنساني المنحرف ومعالجة المشكلات الاجتماعية من منظورات مختلفة، مثل علم النفس وعلم الفسيولوجيا وعلم السياسة.

هذه المداخل وإن كانت مختلفة إلا أنها أمدت علم الاجتماع بثروة في الرأي وفي تجربة الإحساس العام في المجتمع. والحق أن علم الاجتماع كان ولا زال هو العلم الأكثر اقتراباً من المشكلات الاجتماعية، وذلك لأنه يتعامل مع العلاقات الاجتماعية، أي المواقف التي يدخل الناس فيها في عمليات التنافس والصراع أو التعاون. وهذه المواقف هي التي تنشأ فيها وتنتج عنها المشكلات الاجتماعية. بل إن نشأة علم الاجتماع في حد ذاتها كانت قد ارتبطت بوجود مشكلات اجتماعية معينة كان المجتمع الأوروبي والمجتمع الأمريكي يعايشانها في القرن التاسع عشر، فجاء هذا العلم كرد فعل لوجود تلك المشكلات من جهة وكنظام معرفي يحمل وعوداً بالاضطلاع بدراسة الواقع الاجتماعي وفهم ما يفرزه من مشكلات من جهة ثانية.

وإذا كانت النظرية السوسيولوجية في مجال المشكلات الاجتماعية تتألف على ما يذهب إليه **ROBERT MERTON** من " مجموعة متطورة من الأفكار التي يتم صوغها من أجل مساعدتنا على فهم ضروب المتاعب الكبرى في المجتمع، ومصادرها، ومدى إستمراريتها، والنتائج المترتبة عليها " فإن هذا المجال يتميز بوجود عدد من النظريات المتنافسة والتي لا تخلو معظم المؤلفات في سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية من الإشارة إليها، وعرضها أو شرحها، وهي حسبما يتضح من تلك المؤلفات: الباثولوجيا الاجتماعية، التفكك الاجتماعي صراع القيم والانحراف. وكل هذه النظريات تقوم على مبدأ مشترك، هو أن المشكلات الاجتماعية تتحدد في ضوء منظور الجماعة ومعاييرها وقيمتها، فالموقف الذي يرى عدد كبير من أعضاء الجماعة أنه يمثل حالة مستهجنة أو حالة تهدد قيمة معينة لديهم وتدفعهم إلى عمل شيء ما من أجل تغيير هذه الحالة - هذا الموقف يعد مشكلة اجتماعية. والأخذ بهذا التحديد يترتب عليه مسائل منهجية معينة عند دراسة المشكلات الاجتماعية، فالباحث السوسيولوجي الذي يسعى إلى فهم المشكلات الاجتماعية في مجتمع ما، عليه في ضوء هذا التحديد، أن ينطلق أولاً من الأحكام التي يصدرها الجمهور في هذا المجتمع حول الحالات التي تعد غير مرغوب فيها أو ضارة، لأن تلك الحالات تمثل المشكلات الاجتماعية، بعبارة أخرى، فالباحث ينبغي أن يقبل التعريف الذي مؤداه أن المشكلات الاجتماعية هي تلك الحالات أو المواقف التي يعرفها غالبية أعضاء المجتمع بأنها كذلك.

يرى **جيردم مانيس**، أن هذا النموذج يمكن أن يكون مفيداً من بعض الجوانب، فمما لا شك فيه أن الرأي العام يعد محكاً ملائماً لتحديد المشكلات الاجتماعية في المجتمع الديمقراطي، كما أنه يمثل مصدراً للمعلومات التي يجمعها الباحث من عدد كبير من الناس. ومن الطبيعي أن معرفة تصورات الناس كما هو غير مرغوب فيه تمثل أهمية قصوى بالنسبة للباحث، إذ أنها تعينه على فهم استجابات الناس إزاء الحالات غير المرغوب فيها، وعلى التنبؤ بها. بيد أنه على الرغم من أهمية المعطيات التي يمكن أن يقدمها الرأي العام حول المشكلات الاجتماعية إلا أنها غير كافية، خاصة في المجتمعات التي تتميز بتعدد الجماعات و بالتجانس الاجتماعي والثقافي والإثني.

ومن هنا فإن الحاجة تقتضي وجود نموذج علمي بديل يتجاوز تلك النقائص التي يعاني منها نموذج الرأي العام. وفي هذا السياق حاول **مانيس** تطوير نموذج نظري لتحليل المشكلات الاجتماعية أطلق عليه اسم " **قيم المعرفة** " *Knowledge-value paradigm* وفي محاولته هذه انطلق **مانيس** من التعريف الذي مؤداه أن " المشكلات الاجتماعية هي تلك الحالات التي يحددها البحث العلمي والقيم العلمية بوصفها معوقة للخير الإنساني " وينطوي هذا التعريف على فكرتين أساسيتين أولهما، هي أن المعرفة العلمية وقيم العلم هي المحك الذي يتحدد في ضوء وجود المشكلات الاجتماعية، وثانيهما هي أن قيم العلم والمعرفة

العلمية هي دائما في جانب السعادة البشرية وخير الإنسانية، كما أن هذا التعريف يبرز التشخيص السوسيولوجي للمشكلة الاجتماعية وطرحه كبديل للرأي العام. والسؤال المطروح هو: هل يمكن أن يكون نموذج قيم المعرفة المقترح كبديل يلغي تماما الاعتماد على رأي الناس في تعريف المشكلات الاجتماعية وتحليلها؟ إن التفرقة بين النموذجين تذكرنا بالتفرقة التي أقامها **ROBERT MERTON** بين ما أسماه المشكلات الاجتماعية الظاهرة والمشكلات الاجتماعية المستترة. وهي تفرقة تقوم على فكرة أن للمشكلات الاجتماعية جانبها الذاتي الذي يتجلى في إدراك الناس في المجتمع وتقييمهم للحالات الاجتماعية، وجانبها الموضوعي الذي يتمثل في الظروف أو الحالات الاجتماعية نفسها. ومهمة الباحث السوسيولوجي هي أن يدرس، ليس فقط المشكلات الاجتماعية الظاهرة، أي تلك المحددة بصورة واسعة في المجتمع، بل يدرس أيضا المشكلات الاجتماعية الكامنة، أي تلك الحالات التي تتعارض مع المصالح والقيم الراهنة ولكنها تكون غير مدركة بوصفها كذلك.

بعد هذا المدخل العام لدراسة المشكلات الاجتماعية ننقل الآن إلى الحديث عن ظاهرة الانحراف التي تتدرج ضمنيا في السياق العام للمشكلات الاجتماعية، مع التركيز على المنظور السوسيولوجي لهذه الظاهرة. لكن قبل الولوج في الموضوع بودي أن أشير ولو باختصار إلى بعض التفسيرات النفسية والفسولوجية لظاهرة الانحراف.

ثانيا: مفهوم الانحراف

يعني الانحراف في الحياة اليومية الخروج عن النهج المقبول المتفق عليه من طرف الجماعة أو المجتمع. فالكثير من التعاريف السوسيولوجية للانحراف تنطلق ببساطة من هذه الفكرة. وعليه فالانحراف هو مجموعة من الأفعال التي لا تتبع معايير وتوقعات جماعة اجتماعية خاصة. وحسب عالم الاجتماع الأمريكي **Marshall B. Clinard** فالجريمة وجنوح الأحداث هما أكثر أشكال الانحراف وضوحا. فالجريمة تعود إلى النشاطات التي تنتهك قانون البلد وهي عرضة للعقوبة الرسمية. وجنوح الأحداث يعود إلى النشاطات الإجرامية للشباب.

وقد اتجه علماء الاجتماع إلى التركيز على الأشكال التالية للانحراف: الجريمة، انحراف الأحداث، الاستعمال غير الشرعي للمخدرات، الدعارة، الانتحار، الكحول والشذوذ الجنسي **Crime, delinquency, illegal drug use, prostitution, suicide, alcoholism, and homosexuality** في الحقيقة لا يوجد هناك اتفاق على تعريف فعل الانحراف. ويمكن تعريفه في حالة واحدة فقط وهي عندما يكون مرتبط بمقياس أو مقياس خاص. وليست كل المعايير محددة أو ثابتة، فالانحراف يختلف من وقت لآخر ومن مكان لآخر،

فالفعل الذي يعتبر اليوم منحرفا في مجتمع معين، يمكن أن ينظر إليه في المستقبل على أنه فعل عادي. وفي نفس الوقت فالفعل الذي يعرف في مجتمع ما على أنه منحرف يمكن أن ينظر إليه في مجتمع آخر على أنه فعل عادي جدا. وهذا يعني أن الانحراف محدد ثقافيا، والثقافات تتغير على مدار الوقت وهي الأخرى تختلف من مجتمع لآخر.

ومجمل القول أن الانحراف يعود إلى تلك النشاطات التي لا تتطابق مع معايير وتوقعات أعضاء مجتمع خاص. وكما درس من طرف علماء الاجتماع فالانحراف يعود إلى تلك النشاطات المرفوضة من قبل أعضاء المجتمع. والأفعال تكون منحرفة فقط في علاقتها بمعايير وقياسات مجتمع خاص *Particular society* في فترة من تاريخه. ويحاول كل مجتمع أن يحول دون ظهور الانحراف وتحقيق الامتثال من خلال مجموعة من الوسائل يطلق عليها وسائل الضبط الاجتماعي وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية والقانون والعادات والتقاليد والرأي العام. (أي استعمال الأجهزة الأيديولوجية والأجهزة القمعية) من طرف الأنظمة الحاكمة كوسائل للضبط الاجتماعي.

ثالثا: الأبحاث المبكرة حول ظاهرة الانحراف :

كان الاهتمام الرئيسي للأبحاث المبكرة حول الانحراف يهدف إلى الإجابة على بعض الأسئلة التي طرحها الباحثون الأوائل في المجالين الفسيولوجي والنفسي... ومن تلك الأسئلة نذكر ما يلي: لماذا بعض الناس يقدمون على فعل الانتحار؟ ولماذا بعض الأفراد يسرقون؟ وكانت الإجابة كالتالي: إن السلوك المنحرف يختلف عن السلوك العادي، ولذا فإن المنحرفين يختلفون عن الناس العاديين، ورأوا أن السلوك المنحرف يشكل مشكلة اجتماعية ما دام له تأثير على تمزق الحياة الاجتماعية. وعليه فإن المنحرفين يعتبرون مشكل اجتماعي، ومادام الأمر كذلك لا بد أن يكون هناك خلل ما في المنحرفين، ومن المؤكد أن لديهم بعض الأمراض. والإجابة على سؤال لماذا الانحراف؟ تكمن في تشخيص المرض الذي يعاني منه المنحرف.

وكان هناك تشخيصان رئيسيان للمنحرف هما التشخيص الفسيولوجي والتشخيص النفسي. الأول يرى بأن المنحرفين لهم بعض العلل العضوية أو أمراض وجدت معهم منذ الولادة والتي أثرت في سلوكهم المنحرف أو كانت سببا فيه. أما التشخيص النفسي فيرى أن المنحرفين غير متوازنين نفسيا بسبب بعض الاضطرابات العاطفية في ماضيهم. وهذه الحالة الغير متوازنة كانت سببا في سلوكهم المنحرف. بعبارة أخرى أنه وفقا للتفسيرات الفسيولوجية للانحراف، فإن أشخاصا ذوي خصوصية مميزة ولدوا منحرفين أكثر من غيرهم وذلك بسبب تركيباتهم الوراثية، فالصفات الوراثية المتأصلة فيهم تجعلهم يميلون إلى الانحراف. وتشارك النظريات النفسية مع النظريات البيولوجية في بعض الجوانب، إذ ترى أن المنحرف كمختلف عن عامة الناس يكون غير عادي بينهم، وأن حالته غير العادية تجعله ميالا للانحراف. لكن النظريات النفسية من جهة أخرى ترى أن السلوك

المنحرف سلوك مكتسب وليس محددا وراثيا، وبالتالي ترى هذه النظريات أن التجربة غير السوية هي أساس الانحراف، هذه التجربة تنتج إعتلالات خلقية وشخصيات يعوزها التوافق والانسجام مع بيئتها والتي بدورها تنتج الانحراف. في أحوال كثيرة ترى النظريات النفسية أن هناك خطأ ما في عملية التنشئة الاجتماعية، وعادة ما يكون ذلك في علاقة الطفل بالأم. هذا الخلل في التنشئة ينتج عنه إزعاج عاطفي *Emotional Disturbance* يؤدي إلى تكوين شخصية غير منسجمة مع بيئتها. وحسب **John Bowlby** ، فإن الطفل له بعض الحاجات الأساسية وأهمها الحماية العاطفية التي يمكن توفيرها من طرف المقربين إليه، خاصة الأم. وإذا حرم الطفل من حب الأمومة، خاصة في سنواته الأولى فإنه قد يصاب بمرض اضطراب الشخصية.

وترى بعض الدراسات النفسية أن علاقة الطفل بأبيه، خاصة خلال السنوات الأولى للمراهقة يمكن أن يكون لها تأثير هام على سلوكه في المستقبل، وفي هذا السياق يرى **Robert Andry** ، أن الأطفال الذين لديهم عداوة وعلاقات غير مرضية مع الآباء يسقطون هذه العداوة على أطفال آخرين، هذه العلاقة غير السوية بين الأطفال وآبائهم تنتج عقلية مستعدة للمشاجرة. وكما هو الحال بالنسبة للنظريات البيولوجية فإن علماء الاجتماع انصرفوا عن التفسيرات النفسية للانحراف.

أولاً: إنهم يرون أن مثل تلك النظريات تنتجها نحو تجاهل العوامل الثقافية والاجتماعية في تفسير الانحراف، وأن مثل هذه العوامل تشكل أساس النظريات السوسولوجية التي سنناقشها لاحقا.

ثانياً: إن منهجية الدراسات النفسية مشكوك فيها، فهناك القليل من الاتفاق بين علماء النفس حول الكيفية التي تتشكل بها الصحة العقلية وحول طرق قياس المواصفات الشخصية.

ثالثاً: الكثير من علماء الاجتماع رفضوا الأولوية التي أعطيت لتجربة الطفولة، حيث أنهم انصرفوا عن وجهة النظر القائلة بأن الفرد سجين لتجربته الأولى والتي ببساطة يتحرك وفقها لاحقا.

هذه الطريقة تتجاهل تأثير العدد الواسع من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في السلوك على مدى حياة الفرد.

على الرغم من معارضة علم الاجتماع للنظريات النفسية والبيولوجية بحجة أنها تتجاهل العوامل الثقافية والاجتماعية في تغير ظاهرة الانحراف، فإن هذه النظريات لا زالت واسعة الانتشار، وهي عادة معمول بها من طرف مختلف وسائل الضبط الاجتماعي(الشرطة، القضاة والمربون) فكلتا النظريتين لهما مضامين جادة لمعالجة الانحراف. ببساطة إذا كان المنحرفون مرضى يجب معالجتهم ورعايتهم. وهذه وجهة نظر مستوحاة من معالجة مجموعة من المشاكل ، مثل المدمنين على المخدرات، المصابون بصدمات كهربائية والجراحة العصبية. ويمكن الذهاب بعيدا أن تلك المعالجة كانت في بعض الأحيان مرعبة، خاصة في

ظل قبضة النخبة الحاكمة في روسيا - سابقا - حيث وصفت مجموعة من المنشقين بأنها مريضة عقليا فحبست في مؤسسات عقابية وزودت بمجموعة مختلفة من المخدرات الخطيرة من أجل معالجة مرضها كما يدعون.

وفي عام 1970 اقترح *Aldous Huxley* بأن تعطى الاختبارات النفسية لكل الأطفال الذين يبلغون سن السادسة لكشف النقاب عن الاتجاهات الإجرامية لديهم، ويطلب بمعالجة طب - نفسانية *Psychiatric treatment* لأولئك الذين يظهرون اتجاهات إجرامية ويبدو أن هذا المشروع أخذ بجدية من طرف الحكومة الأمريكية، لكنه لم يوضع موضع التنفيذ.

رابعا: المنظور السوسيولوجي لظاهرة الانحراف

أما عن المنظور السوسيولوجي لظاهرة الانحراف فيمكن التطرق إليه من خلال العرض المختصر للمداخل النظرية التالية:

1. المدخل الوظيفي

بدلا من الانطلاق من الفرد فإن التحليل الوظيفي يبدأ من المجتمع ككل، إنه يبحث عن مصادر الانحراف في طبيعة المجتمع بدلا من البحث عنها في طبيعة الفرد كما يعتقد ذلك علماء النفس وعلماء الأحياء. قد يبدو غريبا ن نسمع بعض الوظيفيين يقولون أن الانحراف شيء ضروري في المجتمع وأنه يقوم بوظائف ايجابية في النظم الاجتماعية، فالمتعارف عليه أ، الانحراف يحطم المعايير والقيم الاجتماعية وبالتالي يجب النظر إليه على أنه غير وظيفي بالنسبة للمجتمع فكل الوظيفيون متفقون على أن ميكانيزمات الرقابة الاجتماعية ضرورية لكبح الانحراف ومن تم حماية النظام الاجتماعي، ومن جهة أخرى يرى البعض منهم أن قدرا ما من الانحراف له وظائف ايجابية، بمعنى أنه يساهم في المحافظة على سعادة المجتمع.

لقد طور إميل دوركايم هذه الأطروحة أثناء مناقشته للجريمة في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع *The rule of sociological methods*، حيث قال أن الجريمة يتعذر اجتنبها وهي مظهر عادي للحياة الاجتماعية، وأنها جزء متمم لكل المجتمعات الصحية *It is an integral part of all healthy societies* ومادام الأفراد معرضين لتأثيرات وظروف مختلفة، فمن غير الممكن أن يكونوا متساوين في وجهات النظر والمواقف، فالجريمة ليست فقط يتعذر اجتنبها بل يمكن أن تكون وظيفية أيضا، وحسب دوركايم تصبح غير وظيفية عندما تكون نسبتها عالية ويضيف قائلا كل التغيرات الاجتماعية تبدأ ببعض أشكال العنف، ومن أجل أن يحدث التغيير فإن انحراف الأمس يجب أن يكون اليوم عاديا ومادام هناك مقدار من التغيير صحي بالنسبة للمجتمع، فانه يمكن أن يعمل على التقدم بدلا من الجمود، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الانحراف. ولإحداث التغيير فإن الوجدان الجماعي *Collective sentiment* لا يجب أن يكون قوي جدا ومعادي للتغيير بل يجب أن تكون له فقط قوة معتدلة ، وإذا كان قوي فانه سيحطم كل أصالة، أصالة المجرم وأصالة العبقري، بعبارة دوركايم، لإحداث التغيير فإن أصالة الفرد يجب

أن تكون قادرة على التعبير عن نفسها. لقد اعتبر دوركايم بعض أنواع الإجرام كتوقعات لأخلاقيات المستقبل فيبدو أن البدع التي شجبت من طرف الدولة والمؤسسات الدينية قد تمثل الوجدان الجماعي في المستقبل وفي نفس السياق فإن الإرهابيين أو المقاتلين *Freedom fighters* قد يمثلون نظاما مستقرا في المستقبل. والسؤال الذي كان مطروحا هو: إذا كان الإجرام يتعذر اجتنباه فما هي وظيفة العقوبة؟

يرى دوركايم أن وظيفة العقوبة ليست إزالة الإجرام من المجتمع، بل هي المحافظة على الوجدان الجماعي في حدود مستواه الضروري من القوة ويرى أن المجتمع الصحي يتطلب الاثنين معا الإجرام والعقوبة، فالإثنين يتعذر تجنبهما وكلاهما وظيفيان *Functional*.

إن وجهة نظر دوركايم حول الوظائف الايجابية للانحراف قد تم تطويرها من طرف العديد من علماء الاجتماع، مثلا *Albert K.cohen* الذي حدد مجموعة من الوظائف الايجابية الممكنة للانحراف، حيث يرى أن بعض أفعال الانحراف قد توفر أداة تحذير مفيدة للإشارة إلى أن أحد أنساق النظام الاجتماعي لا يؤدي وظيفته كما ينبغي، فقد تؤدي مثل تلك الأفعال للفت الانتباه إلى المشكل ومن تم اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجته.

وبهذا يكون دوركايم وكوهن قد ابتعدا عن المعالجة النفسية والفسولوجية لظاهرة الانحراف ويرى دوركايم أن المجتمع هو الذي يولد الانحراف من أجل سعادته ومن جهته يرى كوهن أن بعض أشكال الانحراف عادية وهي استجابة طبيعية لظروف خاصة *Mutual respons to partucular circonstances*.

2. مدخل نظريات الثقافة الفرعية

يرى ميرتون أن الانحراف ليس نتيجة لأمراض شخصية بل هو نتيجة لثقافة وبناء المجتمع نفسه ويلاحظ أن النظريات البنائية متشابهة مع نظرية ميرتون، إنها تفسر أصل الانحراف من خلال مكانة الفرد أو الجماعات داخل البناء الاجتماعي أما نظريات الثقافة الفرعية فإنها تفسر الانحراف على ضوء الثقافة الفرعية للمجموعة أو الجماعة الاجتماعية وترى هذه النظريات أن بعض الجماعات تطور معايير وقيم ممتازة تتحرف عن الإطار العام لثقافة المجتمع.

3. المدخل الماركسي

بالنسبة للمنظور الماركسي فإن أساس الانحراف والجريمة هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وما يتبعها. وعليه فإن مجتمع اشتراكي بملكية جماعة لوسائل الإنتاج يفترض أن تكون الجريمة فيه منخفضة جدا. وهناك بعض الأدلة التي توحى بأن المجتمعات التي سلكت النهج الاشتراكي كانت توجد بها أقل نسبة من الانحرافات و الجرائم. ورغم أن هذا الدليل فيه نوع من المضاربة الأيديولوجية فإن الباحث *Milton Mankoff* قد سجل حول هذا الموضوع الملاحظات التالية:

إن نسبة الجريمة في أوروبا الغربية منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. فعدد القتلى في مدينة نيويورك في بضعة أشهر يفوق عدد القتلى في إنجلترا على مدار السنة. ويعود الفرق في نسبة الجريمة جزئياً إلى العوامل التالية: أولاً: إن خدمات الرفاهية الموفرة للفقراء في أوروبا الغربية هي أكثر بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة، ونتيجة لهذه السياسة فإن الفقير في أوروبا الغربية لم يصل إلى مستوى التجريد من الصفة الإنسانية الذي قد يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: مقارنة مع أمريكا هناك مشاركة عالية للطبقة العاملة في الاتحادات النقابية بأوروبا الغربية. إضافة إلى ذلك أن مصالح الطبقة العاملة ممثلة عملياً في الأحزاب السياسية الاشتراكية الموجودة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة باستثناء أمريكا. وأن مثل هذه التنظيمات توفر للعمال قنوات احتجاج أكثر فعالية. أما في أمريكا فالجريمة توفر أحد الوسائل القليلة للتعبير عن مثل تلك الاحتجاجات ضد الظلم والاستغلال.

ويعتقد **Mankoff** أن جريمة الطبقة العاملة في أمريكا تمثل شكل سياسي بدائي للاحتجاج ضد الاغتراب والاستغلال الذي تمارسه الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج. إن تطبيق النظرية الماركسية في دراسة الانحراف تزايدت شعبيتها خلال السبعينات من القرن الماضي وقد وعدت بتوفير المزيد من الشرح الشامل أكثر من المداخل الأخرى. فالماركسية وفرت شرحاً للعلاقة بين الانحراف وتوزيع القوة داخل المجتمع، وادعت أن كل أشكال الانحراف يمكن إرجاعها في نهاية المطاف إلى طبيعة بناء القاعدة الاقتصادية للمجتمع محل الدراسة، إلا أن الماركسية عجزت عن إيجاد تفسير لظاهرة الانحراف في المجتمع الشيوعي ابتداءً من السرقة الصغيرة إلى الانحراف السياسي والمالي.

4. المدخل البيئي

خلال العشرينيات من القرن الماضي سعت مجموعة من علماء الاجتماع المقيمين بمدينة شيكاغو بأمريكا إلى تطوير مدخل إيكولوجي لدراسة الحياة الاجتماعية. وعرفت هذه المجموعة فيما بعد "بمدرسة شيكاغو" حيث رأى أصحاب هذه المدرسة أن السلوك المنحرف يمكن شرحه في إطار البيئة الحضرية، وتوصلوا إلى أن نمو المدن أنتج جيراناً مميزين لكل واحد منهم طريقته الخاصة في الحياة. كما توصلوا إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الانحراف والدخل، حيث لاحظوا أن ظاهرة الانحراف توجد بكثرة في الأحياء الفقيرة، وتتناقص تدريجياً كلما زاد دخل الأفراد، حيث ينزل مستواها إلى درجة أقل في الأحياء الغنية. وهذا يعني أن البيئة الاقتصادية هي التي تتحكم في درجة الانحراف داخل المدن الكبرى. وقد رفض علماء الاجتماع هذه النظرة على اعتبار أن الإنسان يمكن أن يلعب دوراً أكثر فعالية في تشكيل وضعه بدلاً من أن يؤثر هذا الوضع في تشكيل حياته، فبإمكان الإنسان أن يفعل الشيء الكثير لتغيير وضعه الاقتصادي داخل البيئة التي يعيش فيها.

5. مدخل التفاعلية الرمزية

يختلف منظور التفاعلية الرمزية عن المنظورات السابقة في نقطتين أساسيتين الأولى أنها تنظر للانحراف من منظور نظري مختلف، ثانياً إنها تحلل مظاهر الانحراف التي تجاهلتها المداخل النظرية السالفة الذكر، إنها وجهت الانتباه بعيداً عن المنحرف في حد ذاته وعن الدوافع والضغوطات والقوى الاجتماعية التي يفترض أن توجه السلوك وبدلاً من ذلك فقد ركزت على التفاعل بين المنحرف وأولئك الذين يصفونه بالمنحرف، فالمنظور التفاعلي يفصح ويحلل كيف ولماذا بعض الأفراد والجماعات يوصفون بأنهم منحرفين وما هي آثار ذلك الوصف على أفعالهم في المستقبل ووفقاً لهذا المنظور يمكن تحليل التفاعل بين المنحرف ومختلف قوى الرقابة الاجتماعية **Social control**، مثل الآباء، المعلمين، الشرطة، القضاة والضباط المراقبين لسلوك المذنبين، كما أنه يمكن تحليل التأثيرات التي يتسبب فيها وصف الفرد بأنه مجرم أو جاني، مريض عقلياً، مدمن على الكحول والمخدرات أو شاذ جنسياً، فالمدخل التفاعلي يؤكد على أهمية المعاني التي يحملها الفاعلون داخل موقع أو حالة التفاعل. على كل، فالمعاني ليست محددة بوضوح، إنها تعدل وتطور أثناء عملية التفاعل، فتعريف الانحراف وفقاً للمنظور التفاعلي يخضع للمناقشة بين الفاعلين في موقع التفاعل، مثلاً إن وصف شخص ما بأنه مريض عقلياً يتوقف على سلسلة من النقاشات بينه وبين عالم نفساني.

خامساً: الانحراف بين العامة والصفوة

كان الاعتقاد السائد بين بعض المنظرين ومنهم مدرسة شيكاغو أن ظاهرة الانحراف مرتبطة بالفقر والأحياء المتخلفة والطبقات الدنيا. إلا أن بعض الدراسات تعارض هذا الرأي، حيث ترى أن الانحراف والإجرام لا يشيع بين أفراد الطبقات الدنيا فحسب، ولكنه ينتشر بنفس القدر بين أفراد الطبقات العليا كذلك. فهناك العديد من حالات الانحراف تتم داخل أوساط رجال الأعمال والخبراء وذوي الثقافة الرفيعة والذين يتمتعون بسمعة حسنة والذين يتقلدون مناصب عليا داخل المجتمع. وأهم الانحرافات التي تشيع داخل هذه الأوساط هي: الاختلاس والاحتيال وسوء التصرف في الموارد المالية والغش في المقاييس وانتهاك بعض القوانين المنظمة للحياة الاجتماعية. وهذه الانحرافات لا تقل أهمية عن جرائم العامة مثل القتل والسرقة والجرائم الجنسية بل أن جرائم الصفوة غالباً ما تكون أشد وطأة لأنها تسهم في فقدان الناس الثقة بمجتمعهم.

وقد ساهم هذا التصور الجديد لـ للانحراف والجريمة في توسيع المفهوم السوسيولوجي للانحراف والجريمة، فلم تعد دراسات الانحراف في علم الاجتماع تقتصر على النماذج السلوكية التقليدية للانحراف كالجريمة والدعارة والإدمان والاعتصاب وإنما اتسع هذا المفهوم ليشمل كافة النماذج السلوكية الانحرافية داخل تنظيمات العمل والنقل والتعاملات المالية والسياسية والعنصرية... الخ.

وخلاصة القول أن الانحراف لم يعد يعرف بأنه الخروج عن المعايير والقواعد التي يرسمها المجتمع وإنما يعرف أيضا بالخروج عن القوانين التي تنظم حياة المجتمع في مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والأخلاقية.

سادسا: العلاقة بين علم الاجتماع، الأيديولوجيا و الانحراف

من خلال ما سبق ذكره يتضح أن تعاطف الكثير من علماء الاجتماع مع المنحرف يؤثر بالضرورة في أبحاثهم. في مقالة معنونة بـ : في أي جانب نقف نحن؟ (Whos side are we on?) يقول هوارد بيكر أنه من غير الممكن إجراء بحث غير ملوث بتعاطف شخصي أو سياسي، وعليه فإن علم اجتماع خالي من القيم غير ممكن. والواقع أن معالجة قضية الامتثال والانحراف ترتبط في علم الاجتماع بطبيعة التوجه الأيديولوجي الذي يسيطر على الباحث، وبطبيعة الأساس المتصور للمجتمع. وهناك اتجاهان رئيسيان متصارعان في علم الاجتماع - اتجاه التوازن واتجاه الصراع - ويذهب أنصار الاتجاه الأول إلى أن المجتمع يقوم في جوهره على أساس مجموعة مشتركة ومستقرة من المعايير القادرة على إقامة التوازن المستمر داخل المجتمع. وفي ضوء هذا التحليل يصبح الانحراف هو الخروج على هذه المعايير والقواعد، كما تصبح الجزاءات هي رد الفعل الاجتماعي العام ضد انتهاك ما يقره المجتمع ككل من قواعد ومعايير.

وعلى العكس من ذلك فإن اتجاه الصراع يؤكد قيام المجتمع والتاريخ والتطور على أساس الصراع في كافة أشكاله الطبقي والاقتصادي والسياسي والمعياري، ومصدر هذا الصراع في نظر أصحاب هذا الاتجاه هو اختلاف المصالح ووجود جماعات مستغلة. وفي إطار هذا التحليل فإن أنصار اتجاه الصراع يفسرون ظاهرة الانحراف في ضوء علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع. فالمسيطرون طبقيا واقتصاديا يضعون القواعد والمعايير التي تحمي مصالحهم ويعتبرون أي تخط لهذه القواعد والمعايير انحرافا يستوجب العقوبة أو التقويم. وهنا لا تصبح معايير الاستواء أو الانحراف معايير عامة أو موضع اتفاق بين جميع أعضاء المجتمع وإنما هي المعايير التي تفرضها الطبقة المسيطرة. كذلك فإن أساليب الضبط لا تستهدف في نظر أنصار هذا الاتجاه حماية المجتمع ككل بقدر ما تستهدف الحفاظ على المصالح الطبقيّة للجماعة المستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية في المجتمع.

المراجع المستعملة في البحث

1. علي عيد راغب، مشكلات اجتماعية معاصرة، الناشر والموزع مجموعة دلتا، الكويت، 1994.
2. جيروم ج مانيس، تحليل المشكلات الاجتماعية، ترجمة فتحي أبو العينين، ايريني للطباعة، القاهرة 1989.
3. شادية علي قناوي، المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع، رؤية من العالم الثالث، مؤسسة الأهرام، القاهرة 1994.
4. نبيل محمد توفيق السمالوطي، البناء النظري لعلم الاجتماع، الجزء الأول: مدخل لدراسة المفاهيم والقضايا الأساسية، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1974.
5. Roberts G.Andry, Parental affection and delinquency in Walfgan, Savitz and Johnston 1962.
6. Marshall B.Clinard, Sociology of deviant behaviour, 4th Edition (Hog,Rinhart and Winston, New York, 1974).
7. Durkheim E, The rules of sociological method. The free press, New York, 1947.
8. Durkheim E, The devision of labour in society. The free press, New York, 1947.
9. Albert K.Cohen, Delinquent boys. The free press, Glencoe, 1955.
10. Albert K.Cohen, Devience and control, Prentice-hall, Englwood, Cliffs, 1966.
11. Merton Robert.K, Social theory and social structure, Enlarged edition. The free press, New York, 1968.
12. Howard S.Beker, Labelling theory reconsidred in devience and social control, Edited by P.Rock, Tavistok, London, 1974.
13. Chambliss W.J and Mankoff M, Whose law? What order?, John Wiley and sons, New York, 1976.
14. Chambliss W.J, Functional and conflict theories of crime, in Chambliss and Mankoff, 1976.
15. Frank Pearce, Crimes of the powerful, Pluto press, London, 1976.